

دور المرجعية الدينية

في اعادة بناء الدولة العراقية واشكالية ادارتها بعد عام ٢٠٠٣

م.د. سعد عبد الحسين نعمة/ جامعة الكفيل / كلية القانون

م.م. رشاد عد حميد/ جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

مقدمة

لا يخفى عن الكل ما للمرجعية الدينية من دور مهم في عملية اعادة بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال الامريكي، لا سيما انها وجهت في العديد من المناسبات على ضرورة بناء الدولة ومؤسساتها وادارتها بأيدي عراقية وطنية، وانها دعت الى ضرورة تأسيس دستور يحكم السلطات العامة في البلاد وينظم الحقوق والحريات ويضمن التعايش السلمي، وتنتخب حكومات وطنية على اساسه، تعمل على تحقيق رفاهية مواطنيها. وتتجلى اهمية الادوار التي تقوم بها المرجعية الدينية لا سيما الدور السياسي في اوقات الفراغ السياسي كالذي حدث عند الاحتلال الامريكي للعراق وزوال كل مؤسسات الدولة السياسية او في اوقات ضعف السلطة السياسية كبداية تكوين العملية السياسية ومرافقتها من انتكاسات امنية (الارهاب، وارهاب داعش) واقتصادية او عدم قابليتها على تلبية مطالب الشعب كالمظاهرات والعصيان المدني بسبب تردي الوضع المعاشي وسوء الخدمات. وايضا ما لهذا الدور من اثار وتأثيرات على مختلف بنى المجتمع واستقرارها وتطورها كالبنى السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

اهمية البحث

تتجلى اهمية البحث في الدور السياسي الذي تمارسه المرجعية من خلال ما تصدره من فتوى اذا كان لها الدور البارز في ارساء معالم الدولة . فضلا عما لها من اثر الواضح في نفسية الفرد العراقي بسبب فاعلية الواعز الديني.

اشكالية البحث

والاشكالية هنا تدور في الاجابة على بعض التساؤلات لمجموعة من المشكلات الفرعية التي رافقت عملية بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ وعمليات ادارتها ومخرجاتها، وهي كيف ساهمت المرجعية الدينية في اعادة بناء الدولة؟ ما موقفها من الاحتلال

الأمريكي ودوره في إعادة بناء وهيكل الدولة؟ ما هي أهم مواقفها من العمليات السياسية التي ارتبطت بإدارة الدولة كموقفها من الفساد والإرهاب والمحاصصة والطائفية وإرهاب داعش والتظاهرات والاعتصامات؟

فرضية البحث

أما فرضية البحث تركز على أن للمرجعيات الدينية بصورة عامة دور تأريخي ذات أبعاد سياسية تمثلت في مقارنة الاحتلال البريطاني ومقاومة البدع والاختلالات التي تصيب المجتمع، وتوسع هذا الدور بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقه من مظاهرات وجدليات في سبيل إعادة بناء الدولة وإدارتها وبرز هذا الدور مرة أخرى في محاربة عصابات داعش التي كان من نتائجها الحفاظ على العملية السياسية وأبعاد المجتمع من حرب أهلية ومن ثم توجيهاتها في مظاهرات واعتصامات المواطنين في ٢٠١٩ المطالبة في حسن إدارة الدولة والقضاء على آفة الفساد التي تنخر بالدولة والمجتمع، مما يعني أن للمرجعية الدينية دور سياسي مهم في الحياة العراقية المعاصرة وتمثل ظاهرة متقدمة في حياة المجتمع العراقي، وعلى ومن خلال هذا التقديم سيقسم هذا البحث إلى:

المبحث الأول: دور المرجعية الدينية في إعادة بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

المطلب الأول: المرجعية الدينية وفوضى سقوط النظام في ٩/٤/٢٠٠٣

المطلب الثاني: المرجعية الدينية وإعادة بناء الدولة العراقية

المبحث الثاني: مواقف المرجعية الدينية من عملية إدارة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

المطلب الأول: موقف المرجعية الدينية من الانتخابات والمحاصصات.

المطلب الثاني: موقف المرجعية الدينية من الفساد والتدهور الأمني.

المطلب الثالث: المرجعية الدينية والانسداد السياسي بعد انتخابات أيار ٢٠١٨.

المبحث الأول: دور المرجعية الدينية في إعادة بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣

لقد تقلدت المرجعية الدينية وظائف وواجبات عديدة جعلتها تحمل أمانة الرسالة المحمدية، ومارست الأدوار والمواقف والمراحل ضد حركة الانحراف والتدهور مثلما مارسها أئمة أهل البيت عليهم السلام.

إن المرجعية الدينية تعد ظاهرة متقدمة وناضجة برزت أهميتها بحق في التاريخ الشيعي وتطورت بمرور الأزمان سواء كان ذلك على صعيد الفتوى أو على صعيد القيادة أو على صعيد المواقف في محاربة البدع والاختلالات والانحرافات،^(١) ونشر الافكار التحررية ضد التخلف السياسي والاستبداد الداخلي والاستعمار الخارجي^(٢). لذلك سيقسم هذا المبحث الى المطالب الآتية:

المطلب الاول: المرجعية الدينية وفوضى سقوط النظام في ٢٠٠٣/٤/٩

المطلب الثاني: المرجعية الدينية واعادة بناء الدولة العراقية

المطلب الاول: المرجعية الدينية وفوضى سقوط النظام في ٢٠٠٣/٤/٩

شهدت الساحة العراقية بعد الاحتلال الامريكي في ٢٠٠٣، فراغا سياسيا وهذا الامر وضع المرجعية الدينية امام مسؤوليتها الدينية والوطنية والتاريخية، وما نتج عن هذا الفراغ هو زوال الدولة لان السلطة السياسية اسقطت بفعل التدخل الامريكي، والاقليم احتل من قبل دول اخرى، والشعب خرج عن معادلة التأثير في الواقع السياسي.^(٣)

بعد سقوط النظام السياسي في العراق برز دور المرجعية الدينية واضحا في المشهد السياسي العراقي، اذ كان صوتها متميزاً وموقفها قوياً تجاه الاحتلال الاجنبي، فبعد اسبوع من الاحتلال اعلن مكتب سماحة السيد علي الحسيني السيستاني عن (رفضه أي سلطة اجنبية بعد الحرب التي تعرضت لها البلاد وتمسكه بوحدة المقيمين في العراق ووحدة الاراضي العراقية)، كما اكد رفضه أي نوع من انواع الحكم الذي يكون مفروضاً من أي قوة خارجية وان العراقيين هم الذين يديرون العراق وليس لهم ان يفعلوا ذلك تحت أي سلطة اجنبية.^(٤)

وقد حددت المرجعية الدينية مجموعة من المبادئ التي يجب ان يكون عليها البلاد في المستقبل القريب واهم هذه المبادئ هي:^(٥)

اولا- حق الشعب العراقي في حكم نفسه بنفسه بحرية تامة واستقلال بعيد من ارادة المحتل وتدخلاته.

ثانياً_ ارتباط حكم البلاد بأفضل ابنائها الموسومين بالكفاءة والنزاهة والوطنية.
 ثالثاً - اعتماد مبدأ الانتخاب للاختيار الحكومة التي تمثل الشعب وترسم مستقبله.
 وبذلك أكد السيد على أبناء العراق الذين يمتلكون الكفاءة والمؤهلات أن يتصدوا لإدارة البلاد، وليس عليهم أن يفعلوا ذلك تحت أي سلطة أجنبية، ورفض السيستاني كل أشكال التدخل في الشأن العراقي، ووجوب نيل العراق لاستقلاله بصورة كاملة غير منقوصة.^(٦)

وفي هذه الاثناء كانت الفوضى تعم المدن والشوارع وانهيار الدولة وسقوط الحكومة وزوال جميع المؤسسات، وكانت قوات الاحتلال تهيمن على المشهد العراقي وما رافقها من انتشار مظاهر السلب والنهب والتهديد والانتقام والقتل، بادر سماحة السيد السيستاني بإصدار الفتوى تضبط وتنظم الشارع العراقي عما يمكن ان تؤول اليه الاوضاع الامنية من تدهور، ففي ٢٧/٤/٢٠٠٣ اصدر فتوى تحرم نهب ممتلكات الدولة والوزارات ودوائر الدولة، ودعى الى ضرورة المحافظة عليها بهدف اعادتها بالوقت المناسب، كما رفض قيام بعض الافراد والجماعات بالاستيلاء على البنايات الحكومية الفارغة وجعلها مساكن لهم، كما رفض قيام باستخدام الاشياء المسروقة من الدوائر الحكومية.^(٧)

اما بصدد اعمال العنف والثأر والانتقام التي رافقت الفراغ السياسي تصدى سماحة السيد (علي الحسيني السيستاني)، مرة اخرى اذ حرم الانتقام من البعثيين ولاسيما ممن كان له دور مباشر او غير مباشر في اذاء الناس والاعتداء عليهم حيث افتى سماحته بهذا الصدد (القصاص انما هو حق لأولياء المقتول بعد ثبوت الجريمة في المحكمة الشرعية، ولا تجوز المبادرة اليه لغير الولي، ولا قبل الحكم به من قبل القاضي الشرعي)، وأيضاً أكد سماحته بخصوص الذين يكتبون التقارير ضد بعض المؤمنين على (لا تجوز المبادرة الى اتخاذ أي اجراء (مثلا قتله او اجباره على مغادرة المدينة او نحو ذلك) بصدد معاقبته بل لابد من تأجيل الامر الى حين تشكيل محكمة شرعية للنظر في مثل هذه القضايا)، كما أكد بخصوص من ورد اسمه في سجل المتعاونين مع الاجهزة الامنية هل يجوز

التشهير به فأكد سماحته بهذا الصدد على (لا يجوز التشهير به حتى لو ثبت ذلك رعاية لمصلحة أهم) ^(٨).

وبذلك جسدت الفتوى التي اصدرتها المرجعية الدينية حرصها على وحدة العراق واستقلاله، ومحاربة الافكار المتطرفة المسيئة الى مكونات المجتمع العراقي ونسيجة الاجتماعي، والدعوة الى التسليح بالتسامح والمحبة والالفة بين مكونات الشعب، لتؤكد ان العراق شعب واحد بتنوعاته القومية والدينية والاجتماعية، اذ ركزت الجهود والدعوات الوحدة وبند التفرقة والاحتكام الى القانون، اذ قدمت المرجعية الدينية قراءة سديدة للواقع العراقي والذي مارسه خلال تأكيدها على حماية الاقليات الدينية وحقوقها المشروع في ممارسة شعائرها الدينية بحرية وتمتعها الكامل بحقوق المواطنة، ورفضها أي شكل من اشكال التمييز بحقها، واعتماد مبدأ التسامح الديني وضرورة اخضاع الحياة العراقية لقواعد التعايش السلمي، قاطعة بذلك كل التدخلات التي يسعى اليها التنظيمات الارهابية والتدخلات الخارجية والجماعات الداخلية التي لا بأمن ووحدة البلاد لأجل استثمارها في العراق. ^(٩)

وعلية يمكن القول ان تنامي دور المرجعية الدينية في هذه الفترة هو الفراغ السياسي الذي تجسد في غياب الدولة التي تعد الحاضنة الاكبر للجماعة الوطنية لتعزز الاندماج بين مكوناتها نتج عن انهيار الدولة تفكك او تصدع الوحدة الوطنية وبرزت ظاهرة الاقتتال بين الاخوة وتهديد للسلم الاهلي وقريبا من الحرب الاهلية من جانب و خلال زخمها الروحي والاعتباري ورصيدها التاريخي في تحريك القاعدة الجماهيرية الواسعة التي عجزت النخب السياسية التقليدية من التأثير فيها او الاتصال الطبيعي بها.

المطلب الثاني: المرجعية الدينية واعادة بناء الدولة العراقية

لقد راعى السيد السيستاني الحكومات المتعاقبة على السلطة منذ الاحتلال الامريكي للعراق ولحد وقتنا الحاضر بالمواقف والتوجيه والنصيحة والإرشاد، والملاحظات القيمة التي تصب في مصلحة الأمة والوطن، وبما ينفع المسار السياسي في هذه اللحظات السياسية الحاسمة التي تمر على البلاد، لاسيما فيما يتعلق بتردي الوضع الأمني، فقد

كانت وما زالت بحق صمام الأمان في عدم انجرار البلاد إلى حرب طائفية. وكان للمرجعية الدينية في النجف الاشرف موقف واضح ومميز من العملية السياسية وفي جميع المراحل التي مرت بها ابتداءً من تشكيل مجلس الحكم الى تشكيل الحكومات الدستورية. ويمكن دراسة هذا الموقف عبر مرحلتين زمنيّتين مختلفتين هما:

اولاً_ مرحلة تشكيل مجلس الحكم والحكومة الانتقالية في ٢٠٠٤: بعد سقوط النظام السياسي في العراق شهدت البلاد فراغاً سياسياً وادارياً وسادت حالة الفوضى وفشلت الجهود في سبيل تشكيل حكومة تتمتع بمقبولية، لذلك ارسلت الولايات المتحدة الامريكية السفير الامريكي بول بريمر كحاكم مدني ورئيس سلطة الائتلاف المؤقت في البلاد، الذي قام بتأسيس قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، وهنا برز دور المرجعية الدينية عبر رسالة موجهة من السيد السيستاني الى الأمين العام للأمم المتحدة في ٦ حزيران ٢٠٠٤ طلب فيها عدم إضفاء الشرعية الدولية على قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لكون هذا القانون وضعه مجلس غير منتخب وفي ظل الاحتلال وبتأثير مباشر منه.^(١٠)

ففي ١٣ تموز ٢٠٠٣، أعلن عن تأسيسه في ظروف غير طبيعية سياسياً واقتصادياً وامنياً وعسكرياً، وقد عكس في تشكيلته مكونات المجتمع العراقي، وفي تلك الأثناء وعقب تشكيل مجلس الحكم في العراق في تموز (٢٠٠٣م)، كان المجلس قد شكل لجنة دستورية تحضيرية في (١١/٨/٢٠٠٣م) تتألف من (٢٥) عضواً، وكانت مهمة اللجنة استطلاعية عن طريق اتصالها بالقوى الفاعلة بالمجتمع والاطلاع على آرائها، ثم رفع توصية إلى مجلس الحكم لبيان الآلية التي ينبغي من خلالها صياغة دستور جديد للبلاد، إلا أن المشاورات العامة التي كانت اللجنة قد بدأتها أسفرت عن قوى متصارعة، حول أسس اختيار لجنة كتابة الدستور أكثر من التركيز على مبادئ الدستور المقبل، وقد تركت تلك اللجنة القرارات الصعبة لكل من مجلس الحكم وسلطة الائتلاف، واللذين كانا بدورهما يحرصان على معرفة موقف السيد السيستاني من طريقة تشكيل لجنة كتابة الدستور وكان الموقف الأول الواضح الذي صدر من المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف أن

رفضت بشدة إلغاء دور الشعب، وتعطيل إرادته الحرة في اختيار دستور لبلاده عبر ممثلين، تضمهم جمعية وطنية تختص بكتابة دستور جديد دائم للبلاد.^(١١) ورغم رفض المرجعية المستمر على توزيع المناصب على اساس المكونات والمذاهب، لأنه يكرس للطائفية في النظام السياسي العراقي، ويعقد من طريق صنع وتنفيذ السياسات العامة والخطط الحكومية اللازمة لأمن المواطنين واستقرارهم ورفاهيتهم، ويؤكد على مركزية الدولة وحصر السلاح بيدها، وتجنب اثاره النعرات الطائفية.^(١٢) الا انها اعتبرت ان تأسيس المجلس امراً واقعاً يتحمل مسؤولية ادارة البلاد بدل من الحكم الامريكي المباشر وكان سماحته يستقبل اعضاء مجلس الحكم ويناقش معهم كثيراً من القضايا والشؤون السياسية الداخلية والخارجية وكان يسدي بنصائحه لهم، ويعلق على بعض الامور والاحداث، وكانوا يستشيرون سماحته في اغلب مشاريع المجلس او خطته ومقترحاته.^(١٣)

وفي الاتجاه نفسه جاء موقف المرجعية من اتفاق ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٣ بين بول بريمر ومجلس الحكم العراقي المؤقت اذ أصدرت بيانا بتاريخ ٢٢-١-٢٠٠٤ يؤكد رفض هذه الاتفاقية ومجددا موقف المرجعية العليا من العملية السياسية الجارية في العراق عن طريق أربع نقاط رئيسية:^(١٤)

- ١- لا بديل عن تسليم السلطة الى العراقيين .
- ٢- ضرورة إجراء انتخابات قبل نقل السيادة، وتشكيل حكومة مؤقتة .
- ٣- أهمية انبثاق مجلس وطني منتخب غير معين من قبل سلطات الاحتلال .
- ٤- رفض آلية (اللجان التأسيسية) المعينة من قبل سلطة الاحتلال ومجلس الحكم على مستوى المحافظات .

ونتيجة لإصدار مرجعية السيستاني على إجراء الانتخابات والضغط الشعبي الذي يتجسد في المظاهرات التي اندلعت في اغلب محافظات العراق اضطر بريمر الى السفر الى أمريكا للبحث عن سبل لحل الأزمة وقد نتج عن ذلك اللجوء إلى الأمم المتحدة لمعالجة

الموقف بعد إعلان المرجعية قبولها بالإشراف الدولي وفي ٢٠٠٤/٢/١١ وصل السيد الأخضر الإبراهيمي كممثل للأمين العام لهذه المهمة. تنفيذاً لما جاء به قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادرة في آذار ٢٠٠٤ والذي نص على أن تبدأ المرحلة الانتقالية (المرحلة الأولى) بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ذات سيادة تامة تتولى السلطة في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ ، وستتألف تشكيلة الحكومة وفق عملية تداول واسعة النطاق تسهلها الأمم المتحدة بتشااور شرائح المجتمع العراقي ، ويقوم بها مجلس الحكم ، وسلطة إدارة الائتلاف المؤقتة ويمكن التشاور مع الأمم المتحدة متى تطلب الأمر ذلك. إذ تم في ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ حل سلطة الائتلاف المؤقتة التي كانت قوات التحالف قد عينتها بادئ الأمر، ونقلت السلطة إلى حكومة عراقية مؤقتة برئاسة (أياد علاوي) وقد عملت هذه الحكومة بالتعاون مع سلطة الاحتلال بموجب قرار مجلس الأمن (١٥٤٦) الصادر في ٨-٦-٢٠٠٤ ، والذي منح سلطات الاحتلال حرية، اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للمساهمة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق الى حين تشكيل حكومة وطنية منتخبة من قبل الشعب.

اما موقف سماحة السيد السيستاني حول هذا القانون فقد اكد سماحته ان قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية يجب ان يعرض على ممثلي الشعب في المجلس الوطني الانتقالي للتصديق عليه تأمينا للشرعية، اذ كان يصير على ضرورة اجراء انتخابات عامة لتشكيل مجلس وطني انتقالي يضمن تمثيل العراقيين بصورة عادلة ويتولى التصديق على القانون الانتقالي، الا ان الامور جرت بشكل اخر، أي ان لقانون سبق تشكيل المجلس الانتقالي. (١٥)

ثانياً- مرحلة الاستفتاء على الدستور وانتخابات الجمعية الوطنية في ٢٠٠٥: لقد أكد سماحة السيد على أهمية الدستور في معرض جواب سؤال وجه من قبل (جمع من المؤمنين) إلى مكتب سماحته في النجف، وكان السؤال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أعلنت سلطات الاحتلال في العراق أنها قررت تشكيل مجلس لكتابة الدستور العراقي القادم، وأنها ستعين أعضاء هذا المجلس بالمشاورة مع الجهات السياسية

والاجتماعية في البلد، ثم طرح الدستور الذي يقره المجلس للتصويت عليه في استفتاء شعبي عام. نرجو التفضل ببيان الموقف الشرعي من هذا المشروع، وما يجب على المؤمنين أن يقوموا به في قضية إعداد الدستور العراقي.

وكان جواب السيد السيستاني بخصوص هذا الأمر ما نصّه: (إن تلك السلطات لا تتمتع بأية صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور، كما لا ضمان أن يضع هذا المجلس دستوراً يطابق المصالح العليا للشعب العراقي، ويعبر عن هويته الوطنية والتي من ركائزها الأساسية الدين الإسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة، فالمشروع المذكور غير مقبول من أساسه، ولا بدّ أولاً من إجراء انتخابات عامة؛ لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقره هذا المجلس، وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الأمر المهم، والمساهمة في إنجازه على أحسن وجه، أخذ الله تبارك وتعالى بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).^(١٦)

وبلغ الجدل أوجه في أروقة مجلس الحكم، ولم يتوقع بول برايمر أن المسألة سوف تصل إلى ما وصلت إليه، مما استدعى سفره إلى واشنطن بصحبة الرئيس العراقي ورئيس مجلس الحكم في تلك الفترة (جلال الطالباني)، مطلعاً القيادة الأمريكية على التطورات الحاصلة، ليعود ويجعبته خطة حلّ هذا الوضع؛ إذ طرح آلية لوضع الدستور، والتي تُعرف بآلية كوكس (التجمعات الانتخابية) كحالة وسط بين التعيين والانتخاب لأعضاء مجلس كتابة الدستور، هذا الاقتراح جاء في محاولة من سلطات الاحتلال لتخفيف الضغط المرجعي واحتوائه، لكن السيد رفض هذا الاقتراح، وقال: إن الانتخابات يمكن أن تجرى من خلال آلية حقيقية وهي الانتخابات، ليكون المجلس منبثقاً من إرادة العراقيين ويمثلهم بصورة عادلة.^(١٧)

أما بخصوص انتخابات الجمعية الوطنية فقد عد السيد السيستاني وجود القوات المحتلة في العراق غير شرعي، وهذا الموقف لا غبار عليه عند القاضي والداني في العراق وخارجه، ولكن السيد يرى أن المعركة من أجل استقلال العراق بحاجة إلى العقلانية،

وإلى مرجعية سياسية وطنية ومرجعية دينية، تتضافر جهودهم مع كل أطراف الشعب واتجاهاته السياسية والاجتماعية، ومن خلال استخدام الأساليب المتحضرة والديمقراطية والمدنية سبيلاً لتجنب العراق المزيد من الدماء، وطريقاً لنيل الاستقلال الكامل لكل أرض العراق، إذ يرى السيد وجوب أن يعمل كل المعنيين بالمسألة الاستقلالية وحركتها الوطنية بكل السبل والإمكانات، من أجل إخراج الاحتلال بأقل الخسائر البشرية والسياسية من العراق، وأن يبقى السيد على مسافة واحدة متساوية من جميع الفرقاء والقادة والاتجاهات في الساحة العراقية، على أن الهم الوطني الأساسي تبقى المرجعية هي التي تحمل أوزارهم وتعيش استحقاقاته، لأن هذه الاستحقاقات والعمل من أجل تحقيق كامل شروطها وأجوائها، والخروج بنتائج تعيد الأمن والاستقرار للبلاد تعتبره مرجعية السيد السيستاني مسؤولية شرعية، وأداؤها من الواجبات الملقة على عاتق حملة الدين وقادة ألوية المسلمين، وعلى رأسهم المراجع العظام، إذ نلاحظ هذا الدور من خلال اهتمام السيد السيستاني بصورة كبيرة وملحوظة بموضوع الانتخابات البرلمانية وتشكيل الجمعية الوطنية، وذلك الاهتمام نابع من كون المجلس يمثل المؤسسة الأقوى في الدولة، وهو الممثل الشرعي للشعب العراقي.^(١٨)

وتم انتخاب جمعية وطنية لصياغة دستور دائم للبلاد وانقسم الشارع العراقي بين مؤيد لها وداعم لأجراء الانتخابات وبين معارض لأجرائها ومقاطع لها، وهنا كان دور المرجعية يؤكد على ضرورة نجاحها رغم المعارضة الواسعة، إذ التقى سماحته بمختلف ممثلي الفئات الاجتماعية وممثلي الأحزاب السياسية والطوائف الدينية الأخرى ليحثهم على ضرورة المشاركة في الانتخابات، وعليه اصدر سماحته فتوى واعطى التعليمات والوصايا تعتبر متابعة لأدق التفاصيل التي من العادة لا يتناولها المرجع الأعلى ولكن حرص المرجعية الدينية على النجاح الانتخابات مما جعلها تعطي ارشادات دقيقة حول الانتخابات. وبذلك فان المرجعية الدينية تعي جيداً المرحلة التاريخية التي تعاصرها، مما جعلها ان تتعامل مع الاحداث بروية.^(١٩)

لذلك يمكن القول ان للمرجعية الدينية دور مهم في تكوين والحفاظ على العملية السياسية في العراق، وانها ساهمت بشكل كبير في عملية اعادة الدولة العراقية وفق نظام اساسة التعددية والتداول السلمي والدوري للسلطة، وانها تدخلت في مرات عديدة ومتعددة في سبيل الحفاظ على وحدة وتنوع المجتمع العراقي، والحفاظ على النظام السياسي بعد التدهور الامني في ٢٠٠٤، واجهاض محاولات عصابات داعش الارهابية بعد ان سيطرت على اراضي واسعة من البلاد واحباط مؤامرة كبيرة استهدفت المجتمع العراقي ككل، وهنا لا ندعي ان المرجعية الدينية تتدخل في الشأن العراقي بصورة مباشرة، لكن عندما تكون هناك مشاكل كبيرة ومستعصية تعجز عن حلها بعض القوى السياسية لأسباب مختلفة، فأنها تتدخل بصورة مرنة لأجل حلحلتها وهذه الجوانب اغلبها تتعلق بعملية ادارة الدولة العراقية وهذا ما سنتناوله في المبحث القادم.

المبحث الثاني: مواقف المرجعية الدينية من عملية ادارة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ولقد كان لسماحة السيد السيستاني رؤية فكرية للبناء المؤسساتي والقانوني للدولة العراقية، بعد أن أصبحت المرجعية الدينية في النجف العامل الأكثر تأثيراً في الحياة السياسية الجديدة، والتي تتطلع الأنظار إليها لمعرفة رأيها وموقفها من كل ما يجري، فانطلقت المرجعية من أسبابها الشرعية والوطنية والأخلاقية لتقدم أفكارها من موقع حيادي، وتعبّر من خلالها عن رؤية عصرية في بناء دولة مدنية حديثة، تستند إلى أساس المقومات المؤسساتية الشرعية الخاضعة لقانون عام ينظمها وينظم حركتها وعلاقاتها ودورها الاجتماعي، وكان السيد السيستاني قد اكتسب تلك الرؤى نتيجة اطلاعه الواسع على شتى العلوم والمعارف من التاريخ والآداب، والفلسفة، والفكر السياسي، إضافة إلى العلوم الدينية.^(٢٠)

أن تدخل المرجعية في الحياة السياسية نابع من مواقفها وحرصها الشديد على أن ينال كل العراقيين حقوقهم، وأن لا يكون هنالك تمييز لشريحة معينة على حساب بقية شرائح الأمة، وتأتي أيضاً من تفهم المرجعية الرشيدة لأهمية الدولة في حياة أي أمة، وهي ترى أهميتها في حياة الأمم المتحضرة، وهو يتماشى مع ما تدعو إليه المرجعية من إحلال

السلم والعدالة الاجتماعية لكافة مكونات الشعب العراقي، وأن لا يكون لفئة ما امتياز على بقية الفئات، وهذا هو موقف أبوي تجاه شرائح المجتمع العراقي، وليس موقفاً سياسياً إلزامياً.^(٢١) وبناء على هذا لا بد ان نبين مواقف المرجعية الدينية بشأن عملية ادارة الدولة العراقية، عبر المطالب التالية:

المطلب الاول: موقف المرجعية الدينية من الانتخابات والمحاصصات.

المطلب الثاني: موقف المرجعية الدينية من الفساد والتدهور الامني.

المطلب الثالث: المرجعية الدينية والانسداد السياسي بعد انتخابات ايار ٢٠١٨.

المطلب الاول: موقف المرجعية الدينية من الانتخابات والمحاصصات.

تمثل الانتخابات الحرة جوهر الديمقراطية ولا توجد ديمقراطية بدون توافر الاحزاب السياسية، لذلك مع بداية التجربة الديمقراطية في البلاد ظهرت العديد من الاحزاب ذات الاتجاهات والتوجهات المختلفة سواء اكانت شيعية ام سنية علمانية ام اسلامية ليبرالية ام شيوعية، وان موقف المرجعية الدينية منها موقف واحد، منذ تأسيس العملية السياسية الى يومنا هذا، اذ انها لم تدعم حزب معين، او قائمة معينة، او شخص محدد، انما تركز على ضرورة الانتخابات لاختيار الاصلح، على اعتبار ان ما ينتج عنها يمثل حاضر البلد ومستقبله.

وقبل كل انتخابات تتوجه انصار ومسامع الناس الى خطب المرجعية الدينية وهنا لا بد من معرفة موقف المرجعية من الانتخابات بصورة عامة، اذ انها سعت ان يكون النظام السياسي السائد في البلاد بعد ٢٠٠٣ نظام ديمقراطي قائم على اساس التعددية السياسية والتداول السلمي والدوري للسلطة عبر الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة، وبما يمنع الاستبداد ويتلاءم مع واقع المجتمع العراقي، ومن هنا كان اصرار المرجعية الدينية ومنذ سقوط النظام السياسي على الانتخابات وان العراقيين وحدهم من يقررون مصيرهم ويختارون مستقبلهم، ورغم مرور ما يقارب عقد ونيف من الزمن لا تزال المرجعية تؤكد على ذلك.^(٢٢)

ومن خلال هذا يمكن القول ان المرجعية الدينية تؤكد على ضرورة ادارة العملية السياسية بعيداً عن الاحتلال وبعيداً عن التدخلات الخارجية سواء اكانت عربية او اقليمية او دولية، ونها لا تفرض شكل معين للنظام السياسي، وانها تؤمن بتعددية المجتمع العراقي، وان الدولة يجب ان تكون هي الحاضنة الأساسية للمجتمع، وانها لا تجعل من نفسها بديل للدولة او تتدخل بعملها.

وان المرجعية الدينية تؤكد وقبل كل الانتخابات وقوفها مسافة واحدة من جميع المرشحين ومن كافة القوائم الانتخابية أي انها لا تساند أي شخص معين او حزب محدد او قائمة بعينها على الاطلاق وان الامر متروك لقناعة الناخبين وما تستقر عليه آرائهم بعد الفحص والتمحيص، ومن الضروري عدم السماح لأي شخص او حزب او جهة من استغلال اسم المرجعية الدينية او أي مكان اخر يحظى بخصوصية معينة بنفوس العراقيين للحصول على مكاسب انتخابية، فالعبرة كل العبرة على الكفاءة والنزاهة، والالتزام بالقيم والمبادئ، والابتعاد عن الاجندات الاجنبية، واحترام سلطة القانون، والاستعداد للتضحية في سبيل انقاذ الوطن خدمة المواطنين، والتزام بتطبيق برنامج واقعي قادر على حل الازمات والمشاكل المتراكمة لسنوات عديدة، من خلال الاطلاع على المسيرة العملية للمرشحين ورؤساء القوائم لاسيما المشاركين في الانتخابات السابقة، لتفادي الوقوع في شباك الفاشلين والفاستدين.^(٢٣)

وهذا ما يؤكد على اختيار شخصيات ذات كفاءة ونزاهة واختيارات شخصيات جديدة في العملية السياسية او اختيار من هو جيد في الدورات السابقة ولو بعد حين رفعت شعار المجرب لا يجرب، وهذه دلالة واضحة على ضخ دم جديد في العملية السياسية من خلال لفت انتباه المواطنين عن رؤساء القوائم والاحزاب الذين لم يقدموا شيء للبلاد (فيما لو كانوا فاشلين او فاستدين)، الا انه بسبب ضعف المشاركات السياسية في الانتخابات وردائه نظم الانتخابات ادت الى سيطرة شخصيات واحزاب معينة على النظام السياسي وهيمنت على كل العملية السياسية ومجرياتنا.

اما فيما يتعلق المحاصصة الطائفية والقومية فقد تجسدت مواقف المرجعية الدينية من خلال رفضها المستمر على توزيع المناصب على اساس المكونات والمذاهب، لأنه يكرس للطائفية في النظام السياسي العراقي، ويعقد من طريق صنع وتنفيذ السياسات العامة والخطط الحكومية اللازمة لأمن المواطنين واستقرارهم ورفاهيتهم، ويؤكد على مركزية الدولة وحصر السلاح بيدها، وتجنب اثاره النعرات الطائفية.

ويعزو المطلاع على المشهد السياسي والساحة السياسية في العراق الى ان تدهور الأوضاع بسبب المحاصصة التي أضعفت أداء مؤسسات الدولة، كونها ابتعدت عن المعايير الصحيحة في إسناد الوظائف المهمة بالدولة إلى مستحقيها كما ان المحاصصة شجعت الأحزاب على استغلال تخصيصات موازنة الدولة ليغرق الكثيرون في الفساد من خلال تصرفات لجان المشتريات ولجان التعاقد في العقود الخارجية والداخلية، إضافة إلى استغلال طابع التخادم الحزبي لبعض المؤسسات مما جعلها في منأى عن الرقابة، لتتفاقم بها حالات فساد مما اضعف البرلمان العراقي عن اداء دوره الرقابي والتشريعي واسر الحكومة العراقية ومنعها من ممارسة ادوارها في رسم وتنفيذ السياسة العامة في البلد.

ان المحاصصة الطائفية والقومية بدأت فعلياً وتطبيقاً منذ بداية تأسيس النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ رغم ان التنظيرات لها كانت من قبل احزاب وشخصيات عراقية معارضة للنظام قبل سقوطه، الا انها اصبحت حالة عامة وعرف دارج بين الاحزاب السياسية مما ضرب اطر ومعايير العدالة الاجتماعية في العراق، وتجلى هذا الامر بصورة كبيرة ومباشرة بعد انتخابات الاخيرة في ايار ٢٠١٨.

وهنا اشارت المرجعية الدينية الى معارضة واضحة لتقاسم الدرجات الخاصة وفق مبدأ المحاصصة، وهذا امر يتم بشكل واسع في كل ادارات الدولة وحرصت القوى السياسية على تمريره باسم الاصلاحات، ضمن قوائم لمناصب الوكالات في الادارات العامة ووكالات الوزارات وهنا اكدت المرجعية ان مهمة الاصلاح ومسؤولية الفساد والحزب طيلة المدة الماضية يتحمل مسؤوليتها جميع القوى الحاكمة وليس الشيعية منها فقط، وهي بذلك تريد أن تضع القوى السنية والكردية امام مسؤولياتها وعدم تصوير الامر

كصراع شيعي داخلي، بل ان ذلك يشمل الشعب كله في مقابل القوى السياسية كلها. (٢٤)

المطلب الثاني: موقف المرجعية الدينية من الفساد والتدهور الامني منذ اعادة بناء الدولة العراقية على اساس المحاصصة القومية والطائفية بعد عام ٢٠٠٣، ومع بداية تكوينها وما رافقها من ارتفاع معدلات الفساد في عمليات ادارة الدولة وتفشى الفساد بكل أنواعه واشكاله واخذ ينخر في جسد الدولة العراقية واخذ يلقي بتأثيراته على المواطنين مما ضرب كل معايير العدالة الاجتماعية.

ويعد الفساد بكل أنواعه وأشكاله من المعوقات الرئيسة والأساسية التي تلحق أضراراً بالغة بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعيق عملية التنمية والتطور، من خلال قيام البيروقراطيين أو السياسيين على استغلال مناصبهم ومراكزهم من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصلحة الجميع، خاصة إذا اقترن الفساد في المشروعات الكبيرة، كمشروعات البنى التحتية فإنه يؤثر على المجتمع ككل، أما إذا اقترن بالمراكز الإدارية الصغرى فيكون ضحيته المواطنين العاديين الذين عليهم أن يتحملوا تكاليف إضافية لإنجاز معاملاتهم الخاصة. (٢٥)

ان الفساد ظاهرة مركبة ذات أنماط سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وإدارية، وقانونية، ذات تأثيرات خطيرة على المجتمع والنظام السياسي معاً، لاسيما إذا كان هذا الاخير يمر بمراحل انتقالية كالنظام السياسي العراقي، ويكثر الفساد ويزداد حجمه في ظل انعدام الامن، والصراعات السياسية، وعدم تطبيق القانون، مما يزداد تأثيره على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى انهيار الدولة وتفكك المجتمع. (٢٦)

وفي ظل تأثيرات واثار الفساد على الدولة والمجتمع تصدت المرجعية الدينية مرات عديدة ومتعددة لهذه الظاهرة الخطيرة، ونذكر واحده منها اذ علم الجميع على ما آلت إليه أوضاع البلاد وما تعاني منه هذه الأيام من مشاكل متنوعة وأزمات متشابكة، وكانت المرجعية الدينية العليا تقدر منذ مدة غير قصيرة ما يمكن أن تأول اليه الأمور فيما

إذا لم يتم اتخاذ خطوات حقيقية وجادة في سبيل الإصلاح ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن هنا قامت على مر السنوات الماضية بما يمليه عليها موقعها المعنوي من نصح المسؤولين والمواطنين لتفادي الوصول الى الحالة المأساوية الراهنة، لقد نصحت المرجعية الدينية مراراً وتكراراً كبار المسؤولين في الحكومة وزعماء القوى السياسية بأن يعوا حجم المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهم، وينبذوا الخلافات المصطنعة التي ليس وراءها إلا المصالح الشخصية والفئوية، ويجمعوا كلمتهم على إدارة البلد بما يحقق الرفاه والتقدم لأبناء شعبهم، ويراعوا العدالة في منح الرواتب والمزايا والمخصصات، ويعملوا للإصلاح ويمتنعوا عن حماية الفاسدين من أحزابهم وأصحابهم، وقد حذرتهم في خطبة الجمعة قبل ثلاثة أعوام بأن الذين يمانعون من الإصلاح ويраهنون على أن تخفّ المطالبة به عليهم أن يعلموا أن الإصلاح ضرورة لا محيص منها، وإذا خفت مظاهر المطالبة به مدة فإنها سوف تعود في وقت آخر وأوسع من ذلك بكثير ولات حين مندم.

كما نصحت المواطنين كلما حل موعد الانتخابات المركزية والمحلية بأن الإصلاح والتغيير نحو الأفضل الذي هو مطلب الجميع وحاجة ماسة للبلد لن يتحقق إلّا على أيديكم، فإذا لم تعملوا له بصورة صحيحة فإنه لن يحصل، والآلية المثلى له هي المشاركة الواعية في الانتخابات المبنية على حسن الاختيار أي انتخاب الصالح الكفوء الحريص على المصالح العليا للشعب العراقي والمستعد للتضحية في سبيل خدمة أبنائه، وتحقيقاً لهذا الغرض طالبت المرجعية الدينية بأن يكون القانون الانتخابي عادلاً يرعى حرمة أصوات الناخبين ولا يسمح بالالتفاف عليها، وأن تكون المفوضية العليا للانتخابات مستقلة كما قرره الدستور ولا تخضع للمحاصصة الحزبية، وحذرت من أن عدم توفير هذين الشرطين سيؤدي الى يأس معظم المواطنين من العملية الانتخابية وعزوفهم عن المشاركة فيها، ولكن مثلما يعلم الجميع لم تجر الأمور كما تمتتها المرجعية الدينية العليا وسعت إليها، واستمرت معاناة معظم المواطنين بل ازدادت معظمها، وانتشار البطالة وتراجع القطاعين الزراعي والصناعي بصورة غير مسبوقة، وكل ذلك نتيجة طبيعية لاستشراء

الفساد المالي والإداري في مختلف مرافق الدولة ومؤسساتها والابتعاد عن الضوابط المهنية في تسييرها وإدارتها. واليوم وبعد كل ما وقع في الأسابيع الماضية من اعتداءات مرفوضة ومُدانة على المتظاهرين السلميين وعلى القوّات الأمنيّة وعلى الممتلكات العامة والخاصة، وانجرارها للأسف الشديد الى اصطدامات دامية خلفت عدداً كبيراً من الضحايا والجرحى، فإن من الضروري العمل بمسارين:

الأول: أن تجدّ الحكومة الحالية في تحقيق ما يمكن تحقيقه بصورة عاجلة من مطالب المواطنين وتخفف بذلك من معاناتهم وشقائهم.

الثاني: أن تشكل الحكومة القادمة في أقرب وقتٍ ممكن على أسس صحيحة من كفاءات فاعلة ونزيهة، ويتحمل رئيس مجلس الوزراء فيها كامل المسؤولية عن أداء حكومته وأن يكون حازماً وقوياً ويتسم بالشجاعة الكافية في مكافحة الفساد المالي والإداري الذي هو الأساس في معظم ما يعاني منه البلد من سوء الأوضاع، ويعتبر ذلك واجبه الأوّل ومهمته الأساسية ويشن حرباً لا هوادة فيها على الفاسدين وحماهم، وتتعهّد حكومته بالعمل في ذلك وفق برنامج معد على أسس علمية يتضمن اتخاذ خطوات فاعلة ومدروسة، ومنها ما يأتي: (٢٧)

أولاً: تبني مقترحات لمشاريع قوانين ترفع الى مجلس النواب تتضمن إلغاء أو تعديل القوانين النافذة التي تمنح حقوقاً ومزايا لفئات معينة يتنافى منحها مع رعاية التساوي والعدالة بين أبناء الشعب.

ثانياً: تقديم مشاريع قوانين الى مجلس النواب لغرض سد الثغرات القانونية التي تستغل من قبل الفاسدين لتحقيق أغراضهم، ومنح هيئة النزاهة والسلطات الرقابية الأخرى اختيارات أوسع في مكافحة الفساد والوقوف في وجه الفاسدين.

ثالثاً: تطبيق ضوابط صارمة في اختيار الوزراء وسائر التعيينات الحكومية ولا سيما للمناصب العليا والدرجات الخاصة، بحيث يمنع عنها غير ذوي الاختصاص والمتهمون بالفساد ومن يمارسون التمييز بين المواطنين بحسب انتماءاتهم المذهبية أو السياسية ومن يستغلّون المواقع الحكومية لصالح أنفسهم أو لصالح أقربائهم أو أحزابهم ونحو ذلك.

رابعاً: الإيعاز الى ديوان الرقابة المالية الى ضرورة الإنهاء والتدقيق في الحسابات الختامية للميزانيات العامة في السنوات الماضية وجميع العقود والتخصيصات المالية للأعوام السابقة على مستوى كل وزارة ومحافظة، وضرورة الإعلان عن نتائج التدقيق بشفافية عالية لكشف المتلاعبين بالأموال العامة والمستحوزين عليها تمهيداً لمحاسبة المقصرين وتقديم الفاسدين للعدالة، وعلى مجلس النواب القادم أن يتعاطى بمجدية مع جميع الخطوات الإصلاحية ويقر القوانين اللازمة لذلك، وإن تنصلت الحكومة عن العمل بما تتعهد به أو تعطل الأمر بمجلس النواب أو لدى السلطة القضائية فلا يبقى أمام الشعب إلّا تطوير أساليبه الاحتجاجية السلمية لفرض إرادته على المسؤولين مدعوماً في ذلك من قبل كل القوى الحرة في البلد، وعندئذ سيكون للمشهد وجه آخر مختلف عما هو اليوم عليه، ولكن نتمنى أن لا تدعو الحاجة الى ذلك ويغلب العقل ويغلب المنطق ومصلحة البلد عند من هم في مواقع المسؤولية وفي يدهم القرار ليتداركوا الأمر قبل فوات الأوان، والله المسدد للصواب. وهناك العديد من المواقف تحرّم فيها الفساد بكل أشكاله، وحرّم فيها مخالفة القوانين، والتجاوز على المال العام، والمال المأخوذ سحت وحرام. نظراً لأهميته الموضوع وخطورته على المجتمع ككل.

اما موقف المرجعية من التدهور الأمني فمنذ الاحتلال الأمريكي للعراق، وحالة الأمن تنحدر من سيء إلى أسوأ بحيث باتت حياة الناس ومصالحهم في خطر دائم، وبرزت مشاعر غير مألوفة على الساحة العراقية. جاءت وافدة مع المحتلين، مثل حالة النهب والسلب والفلتان الأمني، فضلاً عن وجود منظمات إرهابية ذات صيغة عدوانية مثل القاعدة أو عصابات السلب والنهب وعصابات (داعش)، وانتشار المخدرات وكل الممنوعات، وجميعها تشكل خطراً كبيراً على المجتمع العراقي، واستمرار وجود هذه المنظمات واتساع نشاطها يساعد على استمرار الفوضى، وقد أثر تردي الوضع الأمني في العراق على انتقال هذه الظاهرة للمحيط الإقليمي مع تفجر كل الشعارات الطائفية والدينية والعنصرية في المنطقة. (٢٨)

فقد دعت للتهدة في العديد من الاحداث ومنها تفجير الإمامين العسكريين عليهم السلام، لقد كانت المرجعية الدينية واعية للمخططات الامريكية التي تحاك ضد العراق ومحاوله إثارة الحرب الطائفية فيه، فكان لهذا التأيد الشعبي الواسع لها بمثابة دعوة شعبية لتدخل المرجعية الدينية في الشؤون العامة للبلاد.^(٢٩)

وكذلك تجسد دور المرجعية الدينية من خلال فتوى الجهاد الكفائي، بعد سيطرة التنظيمات الارهابية على مناطق غرب العراق ووصولها بالقرب من العاصمة بغداد وبعض المناطق المقدسة في ضل عدم قدرة القوات العسكرية من ايقاف توسع انتشار تلك التنظيمات، حينها ادركت المرجعية خطورة الوضع واحتمالية انجرار البلاد الى حرب اهلية، لذا جاءت فتوى المرجعية لكل العراقيين للدفاع عن الوطن وتشكيل قوات الحشد الشعبي كجهة مساعدة وداعمة للقوات المسلحة العراقية، ولاقت هذه الفتوى استجابة واسعة من مختلف اطياف الشعب العراقي والتي لقيت ما لقيت من نجاحات مستمرة على صعيد مكافحة الارهاب ضد عصابات (داعش) الارهابية والحفاظ على امن وسلامة البلاد^(٣٠)، اذ تضمنت هذه الفتوى رسائل مهمة والتي تحمل في ثناياها العديد من الارشادات المهمة لمواجهة هذه العصابات الارهابية منها:^(٣١)

١- حث الشباب الواعي على الولاء للوطن وللعقيدة الاسلامية والدفاع والحفاظ عليهما.

٢- محاربة الغلو والتطرف بكل اشكاله وإيراد النصوص القرآنية المحذرة منه.

٣- نشر الوسطية والاعتدال عقيدة ومنهج وسلوك في الحياة.

٤- تعد الفتوى بمثابة خارطة طريق للمجاهدين الذين استجابوا لنداء المرجعية، وانهم يقاتلون في سبيل الله والوطن والمقدسات، وعليهم ان يتحلوا بأخلاق اهل البيت عليهم السلام، وان يسيروا على قيمهم.

٥- ان مسؤولية التصدي لهذه العصابات الارهابية هي مسؤولية جماعية لا تخص طائفة دون اخرى.

وعلية يمكن ان نذكر وصف العالم العراق الدكتور علي الوردي واصفاً فتوى المرجع الديني ايه الله محمد تقي الحائري الشيرازي في عام ١٩١٨، اذ يمكن ان نقول هذه الفتوى جعلت بدل من التناحر الديني والقومي والطائفي بعد الاحتلال الامريكي للعراق انها (اي فتوى الجهاد الكفائي) جعلت من الدين والوطنية في اطار واحد بحيث اصبح الوطني متدين والمتدين وطني.^(٣٢) وايضاً تجسد دور المرجعية الدينية في مظاهرات تشرين الاول وما رافقها من ازمات سياسية وهذا ما نتناوله في المطلب القادم بشكل مفصل.

المطلب الثالث: المرجعية الدينية والانسداد السياسي بعد انتخابات ٢٠١٨. بعد ان اجريت الانتخابات في وقتها المحدد في ايار ٢٠١٨، تصاعدت الاتهامات وبرزت السلبات لا سيما فيما يتعلق بعمل مفوضية الانتخابات من التلاعب بنتائج الانتخابات وتزويرها، وما رافقها من نقل وحرق العديد من الصناديق الانتخابية. واثقلت القوائم فيما بينها لأجل ابراز الكتلة الاكبر لتشكيل الحكومة، وان ما يميز هذه القوائم انها ابتعدت عن التحالفات الطائفية، ونتج عن هذه الانتخابات تغيير العديد من الوجوه وتدني نسب المشاركة الانتخابية، اذ ان اغلب المواطنين قاطعوا الانتخابات التي لم تتجاوز نسبتها ١٨٪ او ٢٠٪ في احسن حالاتها، ورغم ضعف هذه المشاركة شهدت فوز القوى السياسية الداخلية على حساب القوى الوافدة من الخارج التي تتمتع بازدواج الجنسية او ولاءتها الخارجية، الا ان هذه الاغلبية لم تسمح له بتشكيل الحكومة من جانب ولا تستطيع ان تتجاوز المحاصصة من جانب اخر. لذلك كان لا بد من التحالف مع قوائم اخرى لأجل تشكيل الحكومة

ان ما يميز هذه التحالفات ان قرارها السياسي يتأثر بالخارج، وتماشياً مع هذه الظروف استقر الرأي على اختيار شخص مستقل على الاقل من حيث الظاهر ووقع الاختيار على السيد (عادل عبد المهدي)، وهنا كانت مرحلة الانفراج السياسي، الا انه بعد مرور سنه واحدة او اقل من عمر الحكومة الجديدة ازداد الفساد بكل أشكاله وأنواعه وتوسعت المحاصصة لتصل الى الادارات الصغيرة وهيمنت الاحزاب السياسية على كل

مفاصل الدولة والغيت أي دور من خارجها حتى الكفاءات والنخب المثقفة، وهنا دخلنا مرحلة الانسداد السياسي، وما رافقه من مظاهرات واعتصامات رافضة لمجمل العملية السياسية واطرها القانونية والمحاصصاته، وان ما يميز هذه الاعتصامات انها استطاعت ان تجبر الحكومة على الاستقالة عن طريق قبول الاستقالة من مجلس النواب، وعدم قدرة رئيس الجمهورية ولا الكتل السياسية من تقديم مرشح يحظى بمقوله المتظاهرين وهنا بدأت الكتل السياسية الالتفاف على مطالب المتظاهرين من خلال: اولاً- إصرار الرئاسات الثلاث على بقاء الوضع على ما هو عليه، برفض الحديث عن استقالة الحكومة (رئيس مجلس الوزراء)، فرئيس الجمهورية يملك صلاحية الطلب من البرلمان سحب الثقة عن الحكومة، ومجلس النواب يملك صلاحية استجواب الحكومة تمهيدا لسحب الثقة عنها كما يشترط الدستور.

ثانياً- وايهام الجمهور بأن هذه الطبقة السياسية يمكن أن تنتج إصلاحا او تغييرا حقيقيا يطيح باقطاعياتهم وفسادهم، وهي الطبقة نفسها التي أنتجت على مدى ١٦ عاما دولة فاشلة وهشة بامتياز بحسب مؤشر الدول الفاشلة لعام ٢٠١٩ حيث جاء العراق في المرتبة ١٣ عالميا، والخامس عربيا بعد كل من اليمن والصومال وسوريا والسودان، بدرجة التحذير القصوى والمعياري الأول لهذا التصنيف كان عدم القدرة على إتمام وظائف الحكم، فضلا عن الفساد السياسي والمالي فيها.

ثالثاً- واخيراً ما نشهده من حالة من الانسداد السياسي المستعصية، وذلك بسبب تمسك الطبقة السياسية بالسلطة ورفض تخليها عن هيمنتها على الدولة ومؤسساتها، وأنها تسعى للمماطلة من خلال الرهان على فقدان الحركة الاحتجاجية زخمها مع الوقت ومع المزيد من القتل والتهديد والضغط.

ونتيجة الى المظاهرات الشعبية التي انطلقت في شهر تشرين الاول من عام ٢٠١٩ المطالبة بالحقوق والعيش الكريم للمواطن العراقي التي تعد بمثابة حقوق مشروعة منصوص عليها في الدستور ومتفق عليها. ونتيجة لمماطلات الحكومة والاحزاب السياسية في تلبية مطالب المتظاهرين اخذت هذه التظاهرات منحى الاعتصام المفتوح، وما رافقه من

ارتفاع سقط المطالبات الشعبية اذ اصبحوا يطالبون بتنحي ليس فقط الحكومة انما كل الطبقة السياسية وإنهاء المحاصصة، وتعديل الدستور، وتعيين قانون انتخابات عادل ومفوضيّة انتخابات جديدة، وانتخابات مبكرة بإشراف أممي، ومحاسبة كل الذين شاركوا في قتل المتظاهرين، ونتيجة لعمليات قتل المتظاهرين السلميين وما رافقها من تصعيد في المواقف للمتظاهرين مشفوعة بخطبة المرجعية الدينية في النجف الاشرف ، التي مرة اخرى تحقن دماء الشعب وتبعد عنا حرب طاحنة، اذعنت حكومة عادل عبد المهدي وقدمت استقالاتها وهنا توجهت الانظار الى المادة (٧٦) من الدستور العراقي. ونتيجة لبقاء الوضع هكذا تدخلت المرجعية الدينية منذ بداية المظاهرات لمساندة المظاهرات وان مطالب المتظاهرين هي مطالب مشروعة، اذ جاء الخطاب تأكيداً لخطبة الجمعة الماضية في التشديد على حق المتظاهرين السلميين بالتعبير عن رايهم بكل حرية واطمئنان، وفي عزل العناصر المخربة والجهات الداخلية والخارجية التي تريد حرف مسيرة التظاهرات.. وفي اهمية استثمار هذه الفرصة الثمينة لأجراء اصلاحات جذرية لمكافحة الفساد، واخرى وزارية وخدمية واقتصادية وأمنية وانتخابية ودستورية تصحح مسارات عمل الدولة، لتضعها في السياقات الطبيعية كدولة خادمة وراعية وحامية لمصالح الشعب وليس لمصالح الحاكمين او الاحزاب والقوى السياسية الماسكة بالسلطة. (٣٣)

اما فيما يخص موقفها وما له من تأثير على استقالة رئيس مجلس الوزراء، فقد جاء في خطبة المرجعية الدينية (النظر الى الظروف العصيبة التي يمر بها البلد، وما بدا من عجز واضح في تعامل الجهات المعنية مع مستجدات الشهرين الأخيرين بما يحفظ الحقوق ويحقق الدماء فإن مجلس النواب الذي انبثقت منه الحكومة الراهنة مدعو الى أن يعيد النظر في خياراته بهذا الشأن ويتصرف بما تمليه مصلحة العراق والمحافظة على دماء ابنائه، وتفادي انزلاقه الى دوامة العنف والفوضى والخراب، كما أنه مدعو الى الاسراع في اقرار حزمة التشريعات الانتخابية بما يكون مرضياً للشعب تمهيداً لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تعبر نتائجها بصدق عن إرادة الشعب العراقي، فان التسوية والمماطلة في

سلوك هذا المسار - الذي هو المدخل المناسب لتجاوز الأزمة الراهنة بطريقة سلمية وحضارية تحت سقف الدستور - سيكلف البلاد ثناً باهضاً وسيندم عليه الجميع^(٣٤). وبسبب عجز الأحزاب والكتل السياسية العراقية من تقديم مرشح يحظى بمقبولية شعبية قبل انتهاء المدة الدستورية الـ (١٥) يوم بسبب اختلاف الكتل في المواقف والآراء وهناك كتل من مكونات أخرى وضعها مستقر، وسيكون سقف مطالبها عالياً في الحكومة الجديدة، باعتبار أن محافظاتها مستقرة، وترى أن الازمة هي ازمة مكون واحد. وبعد انتهاء مهلة الـ ١٥ يوماً، لم يفلح رئيس الجمهورية في تكليف مرشح لرئاسة الوزراء كبديل لعبد المهدي، سوف يبقى رئيس الوزراء المستقيل لتصرف الأعمال لمدة ٣٠ يوماً أخرى، وبعد هذه المدة سوف ينتهي عمل عبد المهدي ووزرائه، وتنتقل الأمور إلى رئيس الجمهورية، وفق المادة ٨١ من الدستور، وأن رئيس الجمهورية يدير البلاد لمدة ثلاثين يوماً وخلال هذه المدة يجب أن يكلف مرشح جديد وأن لم يفلح الأمر نكون أمام فراغ دستوري لأن الدستور لم يضع حلاً لهذه المشكلة لأنه لم يتوقع أن تصل الأمور إلى هذا المستوى^(٣٥).

وبالعودة إلى خرق الدستور فإن الكتل السياسية متعودة على خرق الدستور وهنا يمكن أن يبقى رئيس مجلس الوزراء في منصبه رغم تقديم استقالته وبموافقه الكتل السياسية بحجة عدم ترك البلاد بمرحلة الفراغ الدستوري أو خوفاً على مصلحة البلاد.

ورغم مطالب المتظاهرين بتشكيل حكومة جديدة وتأسيس نظام انتخابي عادل وتشكيل قانون ومفوضية عليا للانتخابات والتي وصفتها المرجعية بالمطالب الحقّة والمشروعة ويجب على الحكومة من تلبيةها، إلا أن الفرقاء السياسيين يراهنون على نفاذ صبر المتظاهرين، لأجل ادامة بقائهم بالسلطة فهم لم يشكلوا حكومة ولا الحكومة استجابت لمطالب المتظاهرين، وهنا تدخلت المرجعية الدينية من خلال خطابها الديني الذي أكدت فيه (تؤكد المرجعية الدينية أيضاً على ضرورة تنفيذ الإصلاحات الحقيقية التي طالما طالب بها الشعب وقدم في سبيل تحقيقها الكثير من التضحيات، وترى أن المماطلة والتسويق في هذا الأمر لن يؤدي إلا إلى مزيد من معاناة المواطنين وإطالة أمد عدم

الاستقرار الأمني والسياسي في البلد. وإنّ تشكيل الحكومة الجديدة قد تأخر طويلاً عن المدة المحددة لها دستورياً، فمن الضروري أن يتعاون مختلف الأطراف المعنية لإنهاء هذا الملف وفق الأسس التي أشير إليها من قبل، فإنّه خطوة مهمة في طريق حلّ الأزمة الراهنة).^(٣٦)

خلاصة القول ان المرجعية الدينية لا تتدخل بالعمل السياسي بصورة مباشرة انما توجه النصح والارشاد وهذا الاخير يكون لأجل تلبية مصلحة عامة لا مصالح خاصة او فردية، لذلك ما قامت به وما تقوم بعمله وهذا ما قامت به المرجعية الدينية المتمثلة من دور الارشاد والتوجيه وملاحظة الاداء والتأكيد على البناء والتطوير، وترك مسألة القيادة والادارة الوطنية للأهل السياسة والادارة، وهذا الموقف دل على نضج وحكمة واعتدال المرجعية.^(٣٧) وتلاقي هذه التوجيهات والنصح والارشاد قبولاً مجتمعياً وسياسياً واسعاً بسبب ما تتمتع به المرجعية الدينية من تأييد شعبي واسع لما لها من قدرتها على التأثير على الافراد والجماعات انطلاقاً من ايمانهم بدورها وحكمتها الفعالة في ادارة الازمات بفاعلية وحكمة.

الخاتمة

صفوة القول ان المرجعية الدينية مارست وتمارس ادوار سياسية مهمة منذ بداية اعادة تأسيس الدولة العراقية بعد الاحتلال الامريكي لا بل انها ساهمت وبشكل فاعل في اعادة بنائها املاً منها ليحكم العراقيين انفسهم بأنفسهم بعيداً عن ارادة المحتل وبعيداً عن التدخلات الخارجية، ولم تكتفي بهذا بل انها ساهمت في عملية تقويم ادارة الدولة وما رافق عملية ادارتها من مشاكل. وان هذا التدخل ينصب في اطار تحقيق المصالح العامة ليس مصالح فردية او فئوية، اذ نجد انها تتصدى بقوة اذا ما تعلق الامر بالمساس بالأمور العامة وانها تنظر لها على انها واجب شرعي يجب التدخل في سبيل الحفاظ على المصالح العامة والعليا للمواطنين.

ونجد موقفها بشأن اعادة بناء الدولة كان واضحاً، اذ انها رفضت ادارة المحتل للبلاد بدل أبنائه، وسعت الى تأسيس نظام سياسي ديمقراطي يدار من قبل مواطنيه، لذلك

ركزت على ضرورة كتابة دستور دائم للبلاد واجراء انتخابات ديمقراطية، وانها وجهت ان يكون النظام الديمقراطي نظام تعددي بما يتواءم مع البنية الاجتماعية التعددية للبلاد، لذلك يمكن القول انها ركزت على وحدة البلاد وان قوته بتنوعه، بدليل انها دعت الى تأسيس دستور يتضمن ويضمن الحقوق والحريات لكل تقسيمات وفئات المجتمع العراقي من جانب ولا يتعارض مع الدين الاسلامي من جانب اخر.

اما موقف المرجعية الدينية فيما يتعلق بإدارة الدولة أي فيما يتعلق ادارة مؤسسات الدولة ووزارتها وعلاقاتها الخارجية ومعاملاتها الاقتصادية والمالية والعسكرية والامنية والخدمية وكل ماله علاقة بحياة المواطنين ومعيشتهم ومعاملاتهم، كل هذا خضع للمحاصصات الحزبية والطائفية والقومية بدل التركيز على الكفاءة والتخصص ادى الى تدهور مؤسسات الدولة وما رافقة من فساد سياسي ومالي واداري وما شهدته البلاد من تدهور امني، كل هذا هو من افرازات العملية السياسية وسوء التخطيط لها وادارتها، وكل هذا كانت للمرجعية الدينية مواقف واضحة منها، وانها بينت وجهة نظرها فيما يخصها وكما بينا سابقاً، وفي بعض الاحيان تضع خارطة طريق لها محاولة في حلحلة الامور أي انها لا تكتفي في النصيح والارشاد انما تطرح وجهة نظرها بصورة مباشرة كمحاربة داعش او موقفها من الحكومة بعد تظاهرات تشرين وموقفها من كل الفشل في ادارة الدولة.

الملخص

لا يخفى عن الكل ما للمرجعية الدينية من دور مهم في عملية اعادة بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال الامريكي، لا سيما انها وجهت في العديد من المناسبات على ضرورة بناء الدولة ومؤسساتها وادارتها بأيدي عراقية وطنية، وانها دعت الى ضرورة تأسيس دستور يحكم السلطات العامة في البلاد وينظم الحقوق والحريات ويضمن التعايش السلمي، وتنتخب حكومات وطنية على اساسه، تعمل على تحقيق رفاهية مواطنيها. وبعد اعادة بناء الدولة وعملية ادارة الدولة العراقية وما لازم هذا الامر من بروز العديد من المشكلات، كالمحاصصات الطائفية والقومية والسياسية، والفساد، والبطالة... الخ،

كانت المرجعية الدينية توجه وتطرح الحلول بضرورة حسن ادارة الدولة والوقوف على حل هذه المشكلات.

الهوامش:

(١) الشيخ محمد علي التشخيري ، أصول حول الشيعة والمرجعية ، المجمع العالمي لأهل البيت ، طهران ، ٢٠٠١ ، ص ١٣٧ ،

(٢) مرتضى مطهري ، الحركات الاسلامية في القرن الاخير، ترجمة صادق العبادي، دار الهادي، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٨

(٣) سعد عبد الحسين نعمة و ابو طالب هاشم احمد، الدور السياسي للمرجعية الدينية واثارة على حماية امن المجتمع، بحث منشور في المؤتمر السادس عشر الذي اقامة مركز دراسات الكوفة، المرجعية الدينية طريق هدى وسبيل نجاة، المحور الاجتماعي، ٢٠١٩، ص ٣١٠

(٤) صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٠، ص ٥٢

(٥) سعد عبد الحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي دراسة حالة العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص ١١٠

(٦) احمد علي عبود الخفاجي، دور المرجعية الدينية في إصلاح الواقع العراقي .. السيد السيستاني أنموذجاً، مجلة الاصلاح الحسيني، العدد (١٧)، مؤسسة وارث الانبياء للدراسات، ٢٠١٣، ص ٢.

(٧) صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق، ص ٥٣

(٨) نقلاً عن: حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٦-٢٧.

(٩) سعد عبد الحسين وابوطالب هاشم احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٠

(١٠) بيان صادر عن مكتب السيستاني في النجف الاشرف، نقلاً عن محمد عبد الحمزة خوان، النظام السياسي العراقي ما بعد ٢٠٠٣ الطيبة، التوجهات، التحديات.، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١١٦

(١١) تغريد عبد القادر علي، إشكالية الصياغة التشريعية في النص الدستوري (دراسة عن دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥م)، مجلة الحقوق (الصادرة عن كلية القانون الجامعة المستنصرية)، المجلد

(٤): العدد (١٨)، السنة (٦)، ٢٠١٢م: ص ١٨٣

(١٢) سعد عبد الحسين نعمة وابوطالب هاشم احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٢

- (١٣) نقلاً عن: صلاح عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.
- (١٤) جعفر العتريسي، العراق في قلب الإعصار، دار المحبة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٣٩. نقلاً عن محمد عبد الحمزة خوان، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.
- (١٥) صلاح عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.
- (١٦) حامد الخفاف، المرجعية الدينية في النجف الأشرف ومواقفها من العملية السياسية الجارية في العراق، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٥.
- (١٧) المصدر نفسه، ص ٤٦. كما ينظر الى: صلاح عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.
- (١٨) حيدر نزار السيد سلمان، فكرة الديمقراطية عند المرجعية الدينية في النجف الأشرف، بحث منشور في كتاب إشكاليات التحوّل الديمقراطي في العراق، ص ٩٧.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ٧٦.
- (٢٠) حيدر نزار السيد سلمان، سلطة النصّ الديني وبناء الدولة، السيد السيستاني أئمةً، دار المعارف للطبوعات، بيروت، ٢٠١٥، ص ٣٦.
- (٢١) احمد علي عبود الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.
- (٢٢) بيان مكتب سماحة السيد السيستاني حول انتخابات ٢٠١٨، النجف الاشرف، ٢٠١٨/٥/٤.
- (٢٣) بيان مكتب سماحة السيد السيستاني حول انتخابات ٢٠١٨، النجف الاشرف، ٢٠١٨/٥/٤.
- (٢٤) علي طاهر الحمود، ملاحظات على ضوء خطبة المرجعية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط الاتي: <https://www.nasnews.com>
- (٢٥) سعد عبد الحسين نعمة، العدالة الاجتماعية ودولة الرفاهية في العراق بعد ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧، ص ٢٠٤.
- (٢٦) سعد عبد الحسين نعمة، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري والمالي، بحث مقدم الى المؤتمر الخامس عشر التخصصي، كلية المنصور الجامعة، بغداد، ٢٠١٣، ص ٣.
- (٢٧) نص خطاب المرجعية الدينية، ١٧ تموز ٢٠١٨.
- (٢٨) حميد السعدون، مستقبل العلاقات العراقية الأمريكية بعد الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق، الملف السياسي، العدد (٨٦)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ٢٠١١، ص ٦.
- (٢٩) سعد عبد الحسين نعمة، العدالة الاجتماعية ودولة الرفاهية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣.
- (٣٠) حسن سعد حميد، السياسات العامة لمكافحة الارهاب في العراق بعد ٢٠٠٣م، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، برلين-المانيا، ٢٠١٧، ص ١٦٨.

- (٣١) ينظر الى فتوى المرجعية الدينية في ١٤ / شعبان / ١٤٣٥ هـ، ١٣ / ٦ / ٢٠١٤ م.
- (٣٢) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٥، القسم الأول، ص ١٨٢.
- (٣٣) ينظر الى نص خطبة المرجعية الدينية في ٨ / ١١ / ٢٠١٩.
- (٣٤) نص خطبة المرجعية الدينية في يوم ٢٩ / ١١ / ٢٠١٩.
- (٣٥) ينظر الى المادة (٧٦) والمادة (٨١) من الدستور العراقي الدائم.
- (٣٦) ينظر الى نص خطبة المرجعية الدينية في ٢٤ / ١ / ٢٠٢٠.
- (٣٧) امل الخزعلي، المرجعية الدينية الشيعية والعمل السياسي قراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المنتدى، العدد (٩)، المجلد (١)، ٢٠١٢، ص ٥٠.
- المصادر:
- ١- احمد علي عبود الحفاجي، دور المرجعية الدينية في إصلاح الواقع العراقي.. السيد السيستاني أنموذجاً، مجلة الاصلاح الحسيني، العدد (١٧)، مؤسسة وارث الانبياء للدراسات، ٢٠١٣.
- ٢- امل الخزعلي، المرجعية الدينية الشيعية والعمل السياسي قراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المنتدى، العدد (٩)، المجلد (١)، ٢٠١٢.
- ٣- بيان صادر عن مكتب السيستاني في النجف الاشرف،
- ٤- بيان مكتب سماحة السيد السيستاني حول انتخابات ٢٠١٨، النجف الاشرف، ٤ / ٥ / ٢٠١٨.
- ٥- بيان مكتب سماحة السيد السيستاني حول انتخابات ٢٠١٨، النجف الاشرف، ٤ / ٥ / ٢٠١٨.
- ٦- تغريد عبد القادر علي، إشكالية الصياغة التشريعية في النصّ الدستوري (دراسة عن دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ م)، مجلة الحقوق (الصادرة عن كلية القانون الجامعة المستنصرية)، المجلد (٤): العدد (١٨)، السنة (٦)، ٢٠١٢.
- ٧- جعفر العتريسي، العراق في قلب الإعصار، دار المحبة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٤.

- ٨- حامد الخفاف، المرجعية الدينية في النجف الأشرف ومواقفها من العملية السياسية الجارية في العراق، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٩- حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٩.
- ١٠- حسن سعد حميد، السياسات العامة لمكافحة الارهاب في العراق بعد ٢٠٠٣م، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، برلين-المانيا، ٢٠١٧.
- ١١- حميد السعدون ، مستقبل العلاقات العراقية الأمريكية بعد الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق ، الملف السياسي، العدد (٨٦)، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ٢٠١١.
- ١٢- حيدر نزار السيد سلمان، سلطة النصّ الديني وبناء الدولة، السيد السيستاني أنموذجاً، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٥.
- ١٣- حيدر نزار السيد سلمان، فكرة الديمقراطية عند المرجعية الدينية في النجف الأشرف، بحث منشور في كتاب إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق.
- ١٤- الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ (٧٦) والمادة (٨١) .
- ١٥- سعد عبد الحسين نعمة و ابو طالب هاشم احمد، الدور السياسي للمرجعية الدينية واثارة على حماية امن المجتمع، بحث منشور في المؤتمر السادس عشر الذي اقامة مركز دراسات الكوفة، المرجعية الدينية طريق هدى وسبيل نجاة، المحور الاجتماعي، ٢٠١٩.
- ١٦- سعد عبد الحسين نعمة، العدالة الاجتماعية ودولة الرفاهية في العراق بعد ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧.
- ١٧- سعد عبد الحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي دراسة حالة العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨.

- ١٨- سعد عبد الحسين نعمة، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري والمالي، بحث مقدم الى المؤتمر الخامس عشر التخصصي، كلية المنصور الجامعة، بغداد، ٢٠١٣.
- ١٩- الشيخ محمد علي التشخيري، أصول حول الشيعة والمرجعية، المجمع العالمي لأهل البيت، طهران، ٢٠٠١.
- ٢٠- صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٠.
- ٢١- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٥، القسم الأول.
- ٢٢- علي طاهر الحمود، ملاحظات على ضوء خطبة المرجعية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط الاتي: <https://www.nasnews.com>
- ٢٣- محمد عبد الحمزة خوان، النظام السياسي العراقي ما بعد ٢٠٠٣ الطبعة، التوجهات، التحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
- ٢٤- مرتضى مطهري، الحركات الاسلامية في القرن الاخير، ترجمة صادق العبادي، دار الهادي، بيروت، ١٩٨٢.
- ٢٥- نص خطاب المرجعية الدينية، ١٧ تموز ٢٠١٨.
- ٢٦- نص خطبة المرجعية الدينية في يوم ٢٩/١١/٢٠١٩.
- ٢٧- نص فتوى المرجعية الدينية في ١٤/ شعبان/ ١٤٣٥ هـ، ١٣/٦/٢٠١٤.
- ٢٨- نص خطبة المرجعية الدينية في ٢٤/١/٢٠٢٠.
- ٢٩- نص خطبة المرجعية الدينية في ٨/١١/٢٠١٩.